جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**
أسم الباحث	**احمد يعرب عبد الكريم**
أسم المشرف	**أ.م.د. خوله حسين حمدان**
الأيميل	
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** **ماجستير** | **√ دكتوراه**
عنوان البحث	**دور المدقق الخارجي في الرقابة البيئية للشركات النفطية** **بحث تطبيقي في شركة نفط الشمال / شركة عامة**
السنة	**٢٠١٦**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**يعد النفط من مصادر ألطاقة الأساسية في العالم إلا أنه بسبب أثاره الضارة على المجتمع والهواء والماء والتربة والكائنات الحية , فضلاً عن التأثيرات المباشرة على العاملين في مجال الصناعة النفطية فقد أدى ذلك الى تكريس الجهود الدولية بعقد المؤتمرات بدءاً من مؤتمر ستوكهولم عام 1972, وتوالت بعد ذلك المعاهدات والإتفاقيات الدولية وإن مهنة المحاسبة والتدقيق لم تكن بعيدة عن تلك الجهود إذ سعى الإتحاد الدولي للمحاسبيين في إصدار البيان الدولي رقم1010 "الإعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية" وكما إن المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية "الأنتوساي" أصدرت عدد من المعايير الخاصة بالرقابة البيئية لتمكين المدقق الخارجي من التحقق عن الأمور البيئية في الشركات الصناعية وفقا للجوانب (المالية والالتزام والاداء) كافة .** **وتكمن مشكلة البحث في ضعف أدارة الشركات النفطية في الحد أو التقليل من الاثار البيئية (السلبية) الناتجة عن مزاولة الشركة لأنشطتها , فضلا عن عدم وجود برنامج تدقيق عن الامور البيئة التي يسببها نشاط النفط في مراحله المختلفة مُعد على وفق المعايير المحاسبية والتدقيقية والاتفاقيات الدولية والقوانين والتعليمات المحلية يتضمن أجراءات تدقيق على الجوانب المالية والألتزام والأداء ليساعد المدقق في أبداء الرأي عن كفاءة الانفاق المالي ومدى الألتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير والاتفاقيات البيئية المعتمدة .** **ويهدف هذا البحث إلى إستعراض المعايير المحاسبية والتدقيق الدولية للبيئة التي توضح دور المدقق الخارجي عن الامور البيئية عند تدقيق الشركات النفطية فضلا عن القوانين والاتفاقيات ذات العلاقة بالبيئة في جمهورية العراق واقتراح برنامج تدقيق عن القضايا البيئية لكافة مراحل نشاط النفط وتطبيقه على شركة نفط الشمال .** **وتتمثل أهمية البحث في ابداء الرأي الفني المحايد من قبل المدقق الخارجي عن الامور البيئية الناتجة عن ممارسة الشركات النفطية لأنشطتها البيئية من خلال**

	تطبيق برنامج تدقيق بيئي مُعد على وفق القوانين والاتفاقيات والمعايير البيئية ذات العلاقة . ويقوم البحث على فرضية مفادها " ان دور المدقق الخارجي في الرقابة البيئية يساهم في ابداء رأي عن ألتزام الشركات النفطية بالقوانين والتعليمات والاتفاقيات والمعايير البيئية ذات العلاقة والتحقق من كفاءة الانفاق المالي على الامور البيئية "

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	بلال مصطفى عبد			
أسم المشرف	أ.م. د. سالم عواد هادي الزوبعي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	برنامج مقترح لتدقيق العمليات مع الاطراف ذات العلاقة على وفق المعايير الدولية و المحلية "بحث تطبيقي في عينة من الوحدات الأقتصادية"			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تقوم بعض الوحدات الاقتصادية أحياناً بممارسة اجزاء من انشطتها من خلال شركة تابعة أومشروع مشترك أو من خلال شركات زميلة ، ففي هذه الحالات يكون للوحدة الاقتصادية القدرة على التأثير في السياسات المالية والتشغيلية للوحدة الاقتصادية المستثمر فيها من خلال السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام فضلا عن ذلك تأثير الاشخاص المتنفذين مثل كبار مالكي الاسهم والمدراء الرئيسيين ، إذ يطلق على تلك الوحدات الاقتصادية والاشخاص المتنفذين اطراف ذات علاقة للوحدة الاقتصادية المستثمر فيها، عليه فأن معرفة العلاقات القائمة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة القائمة قد يؤثر على تقييم عملياتها من قبل مستخدمي القوائم المالية بما في ذلك تقييم المخاطر و الفرص التي تواجه الوحدة الأقتصادية ، لذلك لزم الأمر أن تحكم هذه العلاقات قواعد محاسبية يتحدد من خلالها الافصاح المحاسبي السليم فضلا عن ذلك ضرورة وجود برنامج تدقيقي يمثل إجراءات التدقيق اللازمة عن العمليات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة و الإفصاح عنها وعن أي علاقات قد تتأثر بها القوائم المالية بسبب وجود أطراف ذات علاقة . وتكمن مشكلة البحث في ضعف إلتزام الشركات عينة البحث بمتطلبات المعايير الدولية والمحلية ذات الصلة بالافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة المتمثلة في (المعاملات			

	التي تتم بين الشركة القابضة والشركة التابعة ، تعويضات الإدارة ، المشاريع المشتركة ، الإستثمارات في الشركات الزميلة) وأثر المعاملات المتبادلة مع تلك الأطراف على المركز المالي والنتائج التشغيلية للوحدة الأقتصادية مما يؤثر على مصداقية القوائم المالية. ويهدف البحث الى تحديد أوجه القصور في المعالجات المحاسبية المتمثلة بعدم الإفصاح المحاسبي اللازم في القوائم المالية عن المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة ومدى مطابقتها بما وردت في المعايير المحاسبية و أظهار تأثير الأطراف ذات العلاقة على أنشطة الوحدة الاقتصادية وبياناتها المالية ومن ثم إقتراح قاعدة محاسبية وبرنامج تدقيق . وتبنى البحث فرضية مفادها (إن توافر قاعده محاسبية و برامج تدقيقية تتناسب مع خصوصية المعاملات التي تتم بين الاطراف ذات العلاقة يساعد مراقبي الحسابات في أداء عملهم التدقيقي والتقليل من مخاطر التدقيق و تأثير الاطراف ذات العلاقة على البيانات المالية)

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	جميل ثاجب يوسف			
أسم المشرف	د. صلاح نوري خلف			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	استخدام مراقبو الحسابات الهندسة المالية الإسلامية لتقويم إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية "بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاسلامية "			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية فضلا عن تغيير طبيعتها ، ولاسيما مع التطورات الكبيرة في مجال العمل المصرفي مما استدعى ضرورة وجود متابعة وتفهم			

	كاملين من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها الرئيسية،ووضع الضوابط الفعالة لحماية المصارف من المخاطر الحالية والمستقبلية، لذا يتطلب الأمر البحث عن طرق مبتكرة لإدارة المخاطر المصرفية الاسلامية،كون الصناعة المالية الاسلامية تعد صناعة حديثة العهد ،إذا ما أردنا مقارنتها مع الصناعة المالية التجارية (التقليدية)، فضلا عن طبيعة المنتجات التمويلية التي تعمل بها المصارف الاسلامية التي تتطلب توفر أدوات تقويمية خاصة بها ،ومما يزيد من إشكالية إدارة المخاطر في الصناعة المالية الاسلامية طبيعة المعالجة التي ينبغي أن تكون متوافقة مع الشريعة الاسلامية ،فضلا عن الكفاءة الاقتصادية . لذلك يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أحد المداخل الحديثة في تقويم الأداء إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية وهو الهندسة المالية الإسلامية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، واقتراح برنامج تقويم أداء إدارة المخاطر على وفق ما جاء في الهندسة المالية الإسلامية واعتماده من مراقبو الحسابات لتقويم إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية. واستند البحث إلى فرضية مفادها ان المنتجات التمويلية التي تعمل بها المصارف الاسلامية تتصف بطبيعة عمل تتميز بها عن ما هو موجود من منتجات في المصارف التقليدية(التجارية) مما يتطلب الأمر من مراقبو الحسابات في المصارف الاسلامية استخدام مدخل حديث يلائم منتجات التمويل الاسلامية لتقويم إدارة مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية وهذا المدخل هو (الهندسة المالية الاسلامية)، وتمثل مجتمع البحث بالمصارف الاسلامية في العراق وتم اختيار المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية، ومصرف إيلاف الاسلامي كعينة لتطبيق البرنامج تقويم الأداء المقترح كونهما يعدان من أول المصارف الاسلامية المؤسسة في العراق والحدود الزمنية تمتد من ٢٠١٠ -٢٠١٣.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	جميلة محمد حسين			
أسم المشرف	أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير		√ دكتوراه	
عنوان البحث	برنامج مقترح لتدقيق عمليات استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها على وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي رقم (٦) بحث تطبيقي في شركة الاستكشافات النفطية			

	(شركة عامة)
السنة	٢٠١٦
اللغة	العربية
الخلاصة	استعرض البحث واقع التدقيق الخارجي لتكاليف المسح والاستكشاف في شركة الاستكشافات النفطية ان هذه التكاليف تتطلب معالجة محاسبية خاصة وهناك ثلاث طرائق محاسبية لمعالجة هذه التكاليف الأولى الطريقة الايرادية والثانية طريقة التكلفة الكلية والثالثة طريقة المجهودات الناجحة وقد بينت الدراسة تأثير تطبيق معيار الابلاغ المالي ٦) استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها في القوائم المالية تناول البحث مجموعة من المشكلات اهمها الوقوف على واقع قياس وتبويب الانشطة الخاصة بالبحث والاستكشاف لغرض الافصاح عنها وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي رقم ٦) فضلا عن عدم توفر برامج تدقيق الخارجي معدة استنادا الى معيار الابلاغ المالي رقم ٦) مما يؤثر في دور المدقق الخارجي عند ابداء الرأي الفني المحايد في عملية تدقيق القوائم المالية فيما يتعلق بمصداقية وعدالة القوائم المالية للشركة عينة البحث ولأيجاد الحلول لهذه المشكلات قدمت الباحثة الفرضيات الاتية : أن قيام الشركة بتطبيق معيار الأبلاغ المالي ٦) استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها" سيؤدي الى كفاية برامج التدقيق الخارجي وهذا ما يجعل حسابات الشركة المتمثلة بقائمة المركز المالي ونتيجة النشاط تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي في نهاية المدة وعن نتيجة النشاط خلال تلك المدة، فضلا عن الأفصاح عن المعلومات المتعلقة بنفقات البحث والاستكشاف التي يجب ان تظهر كموجود وأي منها يجب الاعتراف بها كمصروف في القوائم المالية للشركة استنادا الى المعيار الدولي (٦) لغرض معرفة الوضع المالي للشركة وفي ضوء ذلك تم التوصل الى استنتاجات عدة من اهمها قصور الافصاح عن نفقات المسح والاستكشاف كموجود متداول (مخزون) اذ لم يظهر في قائمة المخزون / مخزون الانتاج مما يؤدي الى فقدان مصداقية المركز المالي للشركة فضلا عن فقدان مصداقية المركز المالي للشركة واثره في الافصاح عن نفقات البحث والاستكشاف كأصل

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية
أسم الباحث	حسين جودة شيحان
أسم المشرف	أ.د. عبد الصاحب نجم عبود
الأيميل	

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	دور الجهاز الأعلى للرقابة المالية في تحديد المخاطر المالية للدين العام على وفق معياري الأنتوساي (٥٤٢٠,٥٤١٠) " بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الإتحادي			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يُعد الدين العام أحد أهم مصادر التمويل, إذ غالباً ما تلجأ اليه الحكومات لتمويل عجز الموازنة وتمويل مشروعات البنية الاساسية . وفي المقابل تستطيع الاجهزة العليا للرقابة المالية أن تؤدي دوراً نشطاً في نطاق تطوير وتطبيق أحسن الوسائل العملية لدعم الممارسات الخاصة بالدين العام والسيطرة على المخاطر المالية , والوضع تحت التصرف معلومات أساسية لمعالجة الدين العام بصورة قوية ومتناسقة والأخذ بعين الاعتبار مخاطر الدين العام بأنتهاج سياسة مالية متوازنة. وتكمن مشكلة البحث في ان للدين العام مخاطر على اقتصاديات الدول كونه يمثل عائقاً امام خطط التنمية المستقبلية , وبسبب زيادة تقلب الأسواق العالمية وظهور إجراءات وأدوات معقدة للدين , وعدم الاتساق في تقييم أدوات الدين وقلة الشفافية في التقرير عن الدين , فقد ظهرت هناك تحديات كبيرة أمام الأجهزة العليا للرقابة المالية , تلك العوامل المعقدة قد أثرت على الدين العام واستدعت اثارة مسألة المعايير الملائمة لتقييم عمليات الدين وثباته . ان عدم اعتماد الأجهزة العليا للرقابة المالية على معايير الانتوساي في التشجيع على تبني المبادئ والتطبيقات الحسنة لإدارة الدين العام والمخاطر المالية سيؤدي الى زيادة المخاطر على الإدارة المالية للدولة اضافة للآثار الواسعة على النشاط الاقتصادي . وتأتي أهمية البحث من خلال بيان الدور الذي يؤديه الجهاز الأعلى للرقابة المالية في التحقق من مدى الالتزام بالمؤشرات المالية والتشغيلية ذات العلاقة , ومساهمته في بناء كيانات لمواجهة المخاطر الحالية للدين العام في الدولة والتي تعد كآلية إنذار مبكر في مواجهة مختلف المخاطر وأزمات المخاطر المالية . وقد سعى الباحث الى إيضاح الدور الفعال للأجهزة العليا للرقابة المالية في حماية المال العام من خلال ابراز مدى الحاجة الى وضع استراتيجيات قوية للدين العام وحتمية اتباع اساليب سليمة لإدارة المخاطر , واقتراح برنامج تدقيق للدين العام على وفق معايير الانتوساي والمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . أستند البحث الى فرضية مفادها إن اعتماد معايير الانتوساي سيؤدي الى الحد من مخاطر الدين العام وإيجاد ممارسات سليمة في ادارته , وضمان الاستقرار المالي وتقليل التعرض للصدمات وظهور الازمات , إضافة الى إن التقييمات التي يقوم بها				

	الجهاز الاعلى للرقابة المالية على أنظمة الرقابة الداخلية لعمليات الدين العام تزيد من أمكانية احراز الاهداف التشغيلية والالتزام فيما يتعلق بإدارة الدين العام .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**خالد صباح علي**			
أسم المشرف	**أ.م. د. سالم عواد هادي**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		√ **دكتوراه**	
عنوان البحث	**تدقيق أداء مؤسسات التعليم العالي في ظل معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي/ انموذج مقترح بحث تطبيقي في كلية الهندسة/ جامعة بغداد**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**حظيت عملية تطوير مؤسسات التعليم العالي بالاهتمام البالغ في معظم دول العالم وإعادة النظر بأهدافه وبرامجه وهياكله الإدارية والتنظيمية، وكان واحداً من أهم أدوات تطويره تطبيق معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي (QAAS) ، إذ تهدف تلك الأدوات الى تطبيق أساليب متقدمة ذات التأثير بعيد المدى على كافة المجالات الخاصة في المؤسسة التعليمية، وذلك لضمان تحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات او العمليات، للوصول الى جودة المخرجات، ويؤدي تدقيق الأداء دورا مهما في التحقق من المدى الذي نفذت فيه تلك المؤسسات أنشطتها او برامجها بفاعلية وكفاءة واقتصادية، إذ يعد من اهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المؤسسة او الدولة، كما يعد من اهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط، ومن الركائز الأساس التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط، كما يفيد في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة، وبذلك فقد أصبح تدقيق الأداء باعتماد معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي باعتبارها معايير شاملة للأنشطة التعليمية أحد الأدوات الفعالة التي تساعد إدارة المؤسسات التعليمية بتقديم معلومات ملائمة عن المدى الذي حققت فيه أهدافها من خلال الاستغلال الكفوء**			

	والفعال والاقتصادي للموارد المتاحة. **وهناك جملة من الأهداف للبحث من أهمها محاولة قياس وتقويم أداء المؤسسات التعليمية باستخدام مؤشرات مستندة الى معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي، ويتحقق ذلك من خلال تبني برنامج تدقيق أداء مقترح خاص بالمؤسسات التعليمية.** **وانطلاقا من مشكلة وهي ضعف المؤشرات المستخدمة في تدقيق أداء المؤسسات التعليمية يؤدي الى صعوبة تحديد أوجه نقاط القوة والضعف في العملية التعليمية ومن ثم ضعف في عملية تحسين وتطوير هذه المؤسسات وما ينتج عنه من عدم التكافؤ في المنافسة الدولية في مجال الخدمات التعليمية، أستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها "اعتماد الجهات الرقابية على معايير ومؤشرات توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي في عملية تدقيق الأداء لما تتضمنه من مؤشرات شاملة ومتخصصة يؤدي الى قياس جودة خدمات المؤسسة التعليمية وتوفير معلومات مفيدة عن مستوى اقتصادية وكفاءة وفاعلية الأداء".**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**زيد شريف هداب**			
أسم المشرف	**أ.م.د. محمد حلو داوّد الخرسان**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (١) في تحقيق فاعلية رقابة الإدارات الحكومية المحلية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**ان من اهم الادوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ استراتيجيتها لتحقيق اهدافها وسياساتها بكفاءة وفاعلية وترشيد استخدام المال العام ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين هو النظام المحاسبي الحكومي ، حيث يقع على عاتق هذا النظام توفير البيانات الدقيقة التي تحقق الافصاح الكامل والعادل عن نتائج تنفيذ الموازنة .**			

	وبسبب ضخامة هذا القطاع وحجم المؤسسات وتخوف من فشل الحكومات في الوفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات فضلا عن الحاجة الملحة الى الابلاغ الفاعل والكفوء والحاجة الى ادخال تحسينات على ادارة موارد القطاع العام ، وادارك الاتحاد الدولي للمحاسبين للحاجة الى ايجاد اطار عالمي موحد للمحاسبة في القطاع العام من اجل تحسين الثقة في نوعية وموثوقية التقارير والبيانات المالية الحكومية ، جاء هذا البحث للكشف عن واقع اداء الوحدات الحكومية والتحقق من مدى فاعلية هذه الوحدات وكفاءتها في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لها

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	شروق اسماعيل حامد			
أسم المشرف	أ.م.د. صلاح صاحب شاكر البغدادي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	إطار مقترح لتدقيق برنامج الإخلاء الطبي في ظل النظام المحاسبي الحكومي / بحث تطبيقي في وزارة الصحة			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	إنَّ برنامج الإخلاء الطبي هو أحد الخدمات الصحية الطبية والعلاجية التي تقدمها وزارة الصحة من خلال تسفير الحالات المستعصية للعلاج خارج العراق و علاج الحالات المرضية التي يمكن علاجها في المستشفيات داخل العراق وكذالك إستقدام الفرق الطبية الأجنبية ذات الخبرات في الإختصاصات كافة و تبادل الخبرات مع الملاكات العراقية المتخصصة ، إذ يتم الصرف على هذا البرنامج من ضمن الموازنة العامة للدولة . كما ُيعد النظام المحاسبي الحكومي وسيلة مهمة لمتابعة العمليات المالية التي تعكس نشاطات الوحدات الحكومية ومن خلاله يتم تقديم المعلومات المفيدة لتقدير الإيرادات والمصروفات السنوية الحكومية عبر الموازنة العامة للدولة لكونه نظاماً للمعلومات يقدم تفصيلاً للأداء الماضي، وكذلك لقياس كفاءة أداء الأجهزة الحكومية في تنفيذ الموازنة ويقاس نجاح الوحدات الحكومية من خلال نوع الخدمات والبرامج المقدمة			

	وحجمها وإمكانية تحقيق الأهداف المناطة بها . يهدف البحث إلىٰ تقديم خلفية نظرية وعملية عن برنامج الإخلاء الطبي وإستعراض جوانب القصور في التطبيق الفعلي للبرنامج ومحددات تطويره وإقتراح إطار لتدقيق البرنامج المذكور يساعد في تحسين فاعلية نظام الرقابة وإستعراض المعالجات المحاسبية المعتمدة في البرنامج من خلال النظام المحاسبي الحكومي . أستند البحث إلىٰ فرضية مفادها " إعداد إطار تدقيق لبرنامج الإخلاء الطبي يساعد في تحسين فاعلية تنفيذ البرنامج في الجوانب (الإدارية والمالية والفنية)". تناول البحث الإطار النظري للنظام المحاسبي الحكومي بشكل عام و مختصر وتم التركيز على حساب المنح والتحويلات الأخرى وهو احد تبويبات نظام إحصاءات مالية الحكومة (GFS) والتي تم الصرف منها على برنامج الإخلاء الطبي في المدة الخاصة بعينة البحث ، وتحديد جوانب القصور في تطبيق البرنامج ومن ثم اقتراح إطار لتدقيق برنامج الإخلاء الطبي والذي يساهم في معالجة القصور في الجوانب الإدارية والمالية والفنية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	عباس علي حسين			
أسم المشرف	أ.م.د. علي محمد ثجيل المعموري			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	الاتجاه نحو المحاسبة المالية الاستراتيجية ودورها في تعزيز القرارات الاستثمارية بحث تطبيقي في شركة بغداد للمشروبات الغازية _ مساهمة خاصة			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	إنّ التطورات السريعة والمتلاحقة وإنهيار كبرى الشركات بسبب الأزمة المالية في الآونة الأخيرة ، في ظل بيئة أعمال متسارعة التغيير أدت الى تعقيد عملية إتخاذ القرارات لدى مختلف الأطراف ، وحاجاتها الى المزيد من المعلومات ذات الطبيعة المختلفة عن المعلومات المالية التأريخية التي توافرها المحاسبة المالية التقليدية ، فلم تُعد القوائم المالية التأريخية لوحدها قادرة على تلبية احتياجات ومتطلبات متخذي				

	القرارات المختلفة كافة بصورة عامة والقرارات الإستثمارية بصورة خاصة ، والتي حتمت على المستثمرين أن يكونوا أكثر دقة في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية المستقبلية ، الأمر الذي أدى الى زيادة الاهتمام بالبيانات والمعلومات المستقبلية بصورة عامة ، وما يخص الاستثمار منها بصورة خاصة ، وتبرز الحاجة الى المحاسبة المالية الإستراتيجية لكونها إحدى الأساليب التي توافر المعلومات والبيانات المستقبلية ، فضلاً عن تحديد وتحليل وتقويم العوامل المؤثرة في نشاط الوحدة الاقتصادية بهدف تعزيز وترشيد القرارات الإستثمارية وبما يحقق الكثير من الفوائد ويجنبها الكثير من المشكلات ، من هنا يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على المحاسبة المالية الإستراتيجية ودورها في تعزيز القرارات الإستثمارية بحث تطبيقي في شركة بغداد للمشروبات الغازية – مساهمة خاصة فيها لأنها تُعد من الشركات الرائدة في العراق ، فضلاً عن التصاعد الحاصل في نشاطها خلال السنوات التي تلت /٢٠٠٩ والتحول من تحقيق الخسائر الى تحقيق الارباح ، واختيرت السنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١٥) لأجراء التحليل عليها وتقويمها . وتم تقييم العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في نشاط الشركة لبيان الفرص التي توافرها البيئة الخارجية وتجنب التهديدات التي تفرزها البيئة الخارجية وتطوير نقاط القوة التي تتمتع بها الشركة والحد من نقاط الضعف، وانطلق البحث من مشكلة مفادها قصور في ملائمة مخرجات المحاسبة المالية التقليدية لأغراض المساهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات المستقبلية في ظل بيئة الاعمال الحالية التي تتسم بالمخاطر وحدوث تغييرات متنوعة قد لا تكون لها حدود ثابتة يمكن السيطرة عليها ، وحاول البحث اثبات أو نفي الفرضية التي مفادها ان اعتماد تطبيقات المحاسبة المالية الإستراتيجية يمكن الادارات من الحصول على مؤشرات وتصورات متنوعة حالية ومستقبلية تساهم في تقليل المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات الاستثماري، وهدف البحث الى تسليط الضوء على المحاسبة المالية الإستراتيجية وأهميتها في تقليل المخاطر الناجمة عن السياسات التقليدية المتبعة في إتخاذ القرارات الإستثمارية وبيان الابعاد الاستراتيجية يمكن المستثمرين من تعزيز اجراءاتهم في إتخاذ القرارات الإستثمارية المستقبلية ، بما يمكن توظيفه على المشاريع الإستثمارية المختلفة والتي تتيح افضل المشاريع وبما يضمن المحافظة على المشاريع الحالية أو المرتقبة ، فضلاً عن ذلك إستخدام المحاسبة المالية الإستراتيجية من قبل الشركات وبما يمكنها من تحقيق أهدافه وأداء مهامها في نطاق الاستراتيجي ، وبيان أثر تطبيق المحاسبة الإستراتيجية على القرارات بصورة عامة ، والقرارات الإستثمارية بصورة خاصة من خلال القوائم المالية الإستراتيجية والتحليل الاستراتيجي لبيئة الاعمال الخارجية والداخلية وبما يساهم في اتخاذ قرارات إستراتيجية رشيدة ، وتشخيص الموقع التنافسي الحالي للشركة عينة البحث في ظل المنافسة الشديدة نتيجة سياسات السوق المفتوح وامكانيات تطويره.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية

أسم الباحث	**عدي جواد علي**			
أسم المشرف	**أ.م.د. فاطمة جاسم محمد**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور مراقب الحسابات في تقويم القياس والإفصاح المحاسبي لعقود التراخيص النفطية بحث تطبيقي في شركة نفط الجنوب**			
السنة	**٢٠١٦**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**اتجهت وزارة النفط العراقية في السنوات الأخيرة لزيادة حجم صادراتها النفطية عن طريق استكشاف النفط في أراضيها ، وحفر وتطوير الآبار النفطية المكتشفة مسبقاً وذلك من خلال الدخول في عقود بترولية مع عدد من شركات النفط العالمية عن طريق جولات التراخيص النفطية الممنوحة لها التي تمتد إلى عشرين سنة . تضمنت تلك العقود واجبات وحقوق الأطراف المتعاقدة وآلية العمل الفني والإداري والمالي للعمليات النفطية المنفذة في مناطق الحقول والجهات المسؤولة عن تدقيقها داخلياً وخارجياً محلياً ودولياً .** **تمثلت مشكلة البحث في عدم وضوح الأسس المتبعة في قياس أنشطة عقود التراخيص النفطية والإفصاح عنها في القوائم المالية لشركة نفط الجنوب وضعف الاجراءات المتخذة من قبل مراقب الحسابات في تقويم المعالجات المحاسبية لتلك العقود من خلال رأيه الذي يبديه بالبيانات المالية للشركة يؤدي ذلك الى عدم افادة الاطراف ذوي العلاقة من مخرجات التقارير المالية المتعلقة بعقود التراخيص النفطية** **ويهدف البحث إلى بيان المعالجة المحاسبية المعتمدة من قبل شركة نفط الجنوب في معالجة نفقات عقود التراخيص النفطية في سجلاتها المالية و دور مراقب الحسابات في تقويم تلك المعالجة**			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**
أسم الباحث	**عماد عريس جاسم**

أسم المشرف	أ.م. د. خولة حسين حمدان
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ ماجستير | √ دكتوراه
عنوان البحث	تدقيق أداء خدمات المؤسسات الصحية ودوره في التنمية المستدامة ((بحث تطبيقي في دائرة صحة الديوانية))
السنة	٢٠١٦
اللغة	العربية
الخلاصة	يهدف البحث الى التعرف على الاطار النظري للمؤسسات الصحية والتنمية المستدامة , وبيان واقع التنمية المستدامة , وتقويم الاداء في المؤسسات الصحية فضلا عن اقتراح برنامج تدقيق خدمات المؤسسات الصحية بما يحقق التنمية المستدامة وتطبيقه في دائرة صحة الديوانية . في السعي للوصول الى مواجهة التحديات المتمثلة بالأمراض السارية وغير السارية المنتشرة والفقر المدقع وتدهور الوضع الامني وقلة التخصيصات التي تعرقل تطور الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها , املا في معالجتها بشكل مقبول ينسجم مع المعايير المعتمدة. وتكمن مشكلة البحث بعدم وجود برنامج تدقيق يضمن تدقيق البيانات المالية والالتزام والاداء للخدمات الصحية بما يحقق التنمية المستدامة. وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها, وجود برنامج تدقيق سواء في قسم التدقيق الداخلي او ديوان الرقابة المالية الاتحادي يتضمن مؤشرات واهداف ومبادئ التنمية المستدامة لمؤسسات الصحة بما يضمن تحقيق ابعاد التنمية المستدامة وفقا لأنواع التدقيق (المالي والالتزام والاداء). وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من بينها , دراسة وجود برنامج تدقيق يتضمن تدقيق المؤسسات الصحية بما يضمن الامور المالية والالتزام والاداء لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) , لبيان مدى التزام المؤسسة بإعداد تقارير عن التنمية المستدامة ومعرفة مدى مساهمتها في المحافظة على البيئة من التلوث, للحد من انتشار الامراض والسيطرة عليها ,و ضرورة اعتماد مؤشرات الصحة والتنمية المستدامة لقياس مدى التقدم الحاصل , في تقديم الخدمات الصحية والوقوف على المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية والاقتراب من تحقيق الاهداف الانمائية عند وضع الخطط والاستراتيجيات والموارد المالية.

<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">محمد حسن عبد الكريم</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د. علي محمد ثجيل المعموري</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">ماجستير</td><td colspan="3">√ دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">برنامج مقترح لتدقيق المعالجات المحاسبية لمعاملات المرابحة
على وفق المعيار الشرعي (٨) والمعيار المحاسبي الإسلامي (٢)
(بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الاسلامية)</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠١٦</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">شهد الربع الأخير من القرن الماضي انطلاقة مسيرة المصارف الإسلامية وانتشارها في مختلف ارجاء العالم، وقد عملت المصارف الإسلامية على بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها وإرتياد مختلف آفاق العمل المصرفي المتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية وحققت نجاحاً ملموساً في مجال عملها من خلال تقديم العمل المصرفي الاسلامي بصيغ بعيدة عن قاعدة الديون والربا التي تمارسها المصارف التقليدية، وللمصرف الاسلامي صيغ تمويلية واستثمارية تقوم بها المصارف الإسلامية لغرض تحقيق اهدافه المتعددة ومن تلك الصيغ بيع المرابحة وبيع السلم والاجارة والمشاركة والإستصناع والمضاربة.
ويأتي هذا البحث لوضع المعالجات القيدية وبرنامج لتدقيق عقد المرابحة وفق المعيار الشرعي (٨) والمعيار المحاسبي الاسلامي (٢) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تنظم عقود المرابحة، ويهدف البحث الى تقويم واقع المعالجة المحاسبية لمعاملات المرابحة في المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في العراق، واعداد برنامج مقترح لتدقيق المعالجات المحاسبية وفق المعيار المحاسبة الإسلامية (٢) والمعيار الشرعي (٨) فضلاً عن بيان شرعية معاملات المرابحة المعتمدة في المصارف الإسلامية العاملة في العراق.
وقد تناول البحث مشكلتين الاولى " ضعف المعالجات المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي الموحد للمصارف لإثبات معاملات المرابحة المعتمدة في المصارف الاسلامية في العراق مما يؤُثر في موثوقية البيانات المالية "، والثانية " ضعف</td></tr>
</table>

	برامج التدقيق المعتمدة لتدقيق عمليات المرابحة مما أثر سلباً في سلامة الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات" ولايجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلتين يقدم البحث فرضيتين الأولى " إنَّ إعتماد المعالجة المحاسبية لمعاملات المرابحة على وفق المعيار المحاسبة الاسلامية (٢) والمعيار الشرعي (٨) يؤُدي إلى تعبير نتيجة النشاط والموقف المالي بشكل سليم "، والثانية " إنَّ اعتماد برنامج لتدقيق عمليات المرابحة على وفق المعيار الشرعي (٨) والمعيار المحاسبي الاسلامي (٢) يساهم في ابداء رأي فني بشأن نتيجة النشاط والموقف المالي للمؤسسة الإسلامية ".

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	هشام رياض عبد الكريم			
أسم المشرف	أ.د. موفق عبدالحسين محمد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		

عنوان البحث	بناء القدرات على وفق دليل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة- الأنتوساي-وأثره في جودة تقارير الأجهزة
السنة	٢٠١٦
اللغة	العربية
الخلاصة	تُمثل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أعمدة مهمة بالنسبة إلى الأنظمة الديمقراطية في بلدانها وتقوم بدور محوري في تعزيز أداء القطاع العام وذلك بالتأكيد على أهمية مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة، ونتيجة لسعي تلك الأجهزة في جميع دول العالم الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية في اداءها بحثاً منها للوصول الى اعلى مستويات الجودة والتميز ليس فقط على مستوى مهامها الرقابية وانما على المستوى المؤسسي الشامل، فلابد لهذه الاجهزة من تبني اطار تطبيقي لبناء القدرات بالشكل الذي يساعدها في تحديد انشطة التحسين المناسبة والتي تمكنها من تحقيق نتائج متميزة فضلا عن استخدامها كأداة للتقييم وتقويم اداء الجهاز، إذ يهدف البحث إلى تسليط الضوء على دورالأجهزة العليا للرقابة وطبيعة عملها، مع التعريف بدليل عملها الخاص ببناء القدرات وبيان ماهيته ومكوناته واليات تطبيقه، مع عرض الإطار النظري لمصطلح الجودة، وإعداد دليل مقترح لبناء القدرات استناداً الى الدليل الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية

	والمحاسبة "انتوساي" و تطبيقه على آليات عمل الجهاز الأعلى للرقابة في جمهوريةالعراق(المتمثل في ديوان الرقابة المالية الإتحادي)، ومن ثم الوقوف على أثره في الإيفاء بمتطلبات جودة التقارير الصادرة عنه، ويكتسب البحث أهميته من حداثة ما يتناوله بين ثناياه كونه يتناول موضوع بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة وأثره في تعزيز مؤهلات وخبرات ملاكاتها العاملة لتحقيق التقدم في عملها وبما يضمن الإيفاء بمتطلبات جودة تقارير التدقيق الصادرة،وإستند البحث على فرضية مفادها إن بناء وتطوير الأجهزة العليا للرقابة لقدراتها يسهم بشكل واضح في رفع كفاءة وفاعلية عملها الرقابي، فضلاً عن الإيفاء بمتطلبات جودة التقارير الصادرة عنها، وفي ضوء الدراسة النظرية والعملية للبحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها: إن بناء القدرات يمثل حصيلة للتفاعل مابين واقع كل من منتسبي الجهاز الأعلى للرقابة والجهاز نفسه والبيئة المحددة ومتطلبات تطوير هذا الواقع بصورة مستمرة، إذ تسعى منظمة الانتوساي إلى النجاح في تحقيق مستوى أعلى ومستديم من بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة، وأشارت النسب الإجمالية لإختبار دليل بناء القدرات المقترح في ديوان الرقابة المالية الاتحادي إلى تحقيق الديوان مستوى متواضع في مجال بناء القدرات إذ جاءت النسب كالآتي (٦٠٪ للمطبق كلياً، ١٩٪ للمطبق جزئياً، ٢١٪ للغير مطبق)، وخلص البحث إلى تقديم مجموعة من التوصيات استنادا إلى الاستنتاجات التي تم التوصل لها ومنها: الاهتمام بموضوع بناء قدرات وتنميتهما في الأجهزة العليا للرقابة بالشكل الذي ينعكس أثره إيجابياً على أداء الجهاز، وان يبادر الديوان بصورة جادة وعملية في بناء قدراته وبالشكل الذي يسهم في دعم متطلبات المستوى الثاني من معايير الانتوساي والتي تغطي متطلبات العمل الأساسية للاجهزة العليا للرقابة من خلال إفادة الديوان من دليل بناء القدرات المقترح وتبنيه كإطار عمل مؤسسي

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	هناء عواد حسين			
أسم المشرف	أ. م. د علي محمد ثجيل المعموري			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق الدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة			

السنة	٢٠١٦
اللغة	العربية
الخلاصة	في ظل عالم اليوم المتسارع والمليء بالمخاطر يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الحيوية عرضة للمخاطر ، وعلى الاجهزة المعنية بالرقابة الاشرافية على عمل المصارف ان تأخذ دورها الفاعل والمؤثر في وضع المصارف على المسار الصحيح والمتوافق مع المناهج المعتمدة عالميا . ويعد ديوان الرقابة المالية الاتحادي الجهة الحكومية الرئيسية للرقابة المالية في العراق أذ يقوم بالرقابة المالية المنتظمة على الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة بما فيها المصارف العامة ولا تجيز له التشريعات الاتحادية بتدقيق ورقابة المصارف الخاصة ، لكن يجوز للديوان الرقابة على البنك المركزي العراقي ومن مهامه تدقيق اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي ومسؤوليته تجاه المصارف الخاصة . لذا هدف البحث الى بيان الاطار العام للدور الاشرافي الذي تمارسه البنوك المركزية على اعمال المصارف ومنها المصارف الخاصة ومحاولة فهم اليات تدخل المؤسسات الاشرافية في مراقبة النشاط المصرفي ، والقيام بتنفيذ مهمة تدقيق الاداء على وفق معايير التدقيق للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ودليل تقويم الاداء للبرامج والسياسات الصادر عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة ٢٠١٣ ، وبيان دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تحسين مستوى اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي على المصارف لاسيما المصارف الخاصة . وتكمن مشكلة البحث في ضعف الدور الاشرافي للبنك المركزي على المصارف الخاصة ، ومحدودية عملية تدقيق الاداء المنفذة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق الدور الاشرافي للبنك المركزي بالرقابة على المصارف وفقا لأساليب تدقيق الاداء الذي تتبعه الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة , واستند البحث في حل مشكلاته الى فرضيتبن الاولى فاعلية الدور الاشرافي للبنك المركزي العراقي في الرقابة على الجهاز المصرفي على وفق معايير الرقابة الاشرافية المتبعة دوليا يساهم في تطوير المنظومة المصرفية ويقلل من تعرضها لمخاطر تهدد استمرارها او تقلل من مستوى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة في البلاد . والثانية يسهم تدقيق اداء الدور الاشرافي للبنك المركزي في تفعيل دوره بأتجاه تطوير آلياته الاشرافية والرقابية وضمان الارتقاء بأساليب الرقابة على المصارف بما يكفل النهوض بالقطاع المصرفي ودعمه.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية
أسم الباحث	وعد هاني عبد الحساني
أسم المشرف	أ.م.د. خولة حسين حمدان

الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	تدقيق النشاط الزراعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة "بحث تطبيقي في مديرية زراعة محافظة المثنى "			
السنة	٢٠١٦			
اللغة	العربية			
الخلاصة	للنشاط الزراع اد الأربعة للتنمية المستدامة ففي البعد الاقتصادي يسهم في الناتج المحل الاجمالي ومصدر مهم من مصادر جذب الاستثمار وفي البعد البيئي يسهم في حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وزيادة مساحة الأراضي الزراعية ، ويتمثل دوره في البعد الاجتماعي بتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتوافر فرص العمل ، أما في البعد المؤسسي فانه مصدرا يتيح لجميع الأطراف المشاركة الفعالة وتبادل الخبرات ووجهات النظر المحلية والعالمية ، وتكمن مشكلة البحث في حاجة المدقق الداخلي والخارجي وجود برنامج تدقيق وفقاً لأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي ، الاجتماعي ، البيئي ، المؤس) النشاط الزراعي يأخذ بعين الاعتبار القوانين والتعليمات المحلية والاتفاقيات الدولية ومعايير المحاسبة والتدقيق المحلية والدولية ومؤشرات التنمية المستدامة لتحقيق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة لتلبية حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية . لذا فقد سعى البحث الى تسليط الضوء على المرتكزات النظرية للتنمية المستدامة في النشاط الزراعي وتوظيف المعايير المحاسبية والتدقيقية في تحقيق التنمية المستدامة للنشاط الزراعي، وعرض القوانين والتعليمات المحلية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالنشاط الزراعي والتنمية المستدامة ، كما يهدف البحث الى أعداد برنامج تدقيق للنشاط الزراعي وتطبيقه على عينة البحث التحقيق التنمية المستدامة ، وتتمثل أهمية البحث تنبع أهمية البحث من اهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التدقيق على المؤسسات المعنية بالنشاط الزراء ي من جعله النشاط الاقتصادي البيئي الاجتماعي المؤس ـوارد وضمان حصة الأجيال الحالية والمستقبلية ، وبدور النشاط الزراعي في توافر الأمن الغذائي وتقليل نسب الفقر والبطالة ، وتمثيل ابعاد التنمية المستدامة الأربعة. واستند البحث الى فرضية مفادها (إن اعداد برنامج تدقيق للنشاط الزراعي وفقا لابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي ،البيئي ،الاجتماعي ، المؤسسي) وتطبيقه يساعد في الحفاظ على اموال العامة من الهدر وعلى تلبية حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية			

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية
أسم الباحث	هالة خالد صالح
أسم المشرف	ا.د. موفق عبدالحسين محمد
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد / مدرس / أستاذ مساعد / أستاذ ماجستير / √ دكتوراه
عنوان البحث	برنامج مقترح لتدقيق الافصاح المحاسبي عن الموجودات غير المتداولة الملموسة على وفق معياري المحاسبة الدوليين (IAS16,36) بحث تطبيقي في الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود
السنة	٢٠١٦
اللغة	العربية
الخلاصة	تلك اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي الخاص بالموجودات غير المتداولة الملموسة فمدخل الكلفة التاريخية يمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه، ولا يوجد موضع شك في سلامة ذلك المدخل وانما يظهر التشكيك في سلامة القيمة بعد حدوث الحدث اذا تصبح القيمة المسجلة شيء من الماضي حيث يتم تجاهل الفروقات التي تحصل بعد تاريخ الاقتناء بين الكلفة التاريخية والقيمة القابلة للاسترداد، ويأتي هذا البحث بكونه من الدراسات الحديثة على المستوى المحلي في تطبيق معياري المحاسبة الدوليين (IAS16,36) من خلال قياس القيمة العادلة بإعادة تقويم الموجودات غير المتداولة الملموسة مع الاخذ بنظر الاعتبار التغييرات التي تطرأ على قيمة تلك الموجودات وآلية تطبيقهما معا، حيث يهدف البحث إلى بيان أثر تطبيق معياري المحاسبة الدوليين أعلاه على البيانات المالية وأهمية الإفصاح المحاسبي عن : الموجودات التي تغيرت قيمتها وتقديم برنامج مقترح لتدقيق الإفصاح المحاسبي وبما ينسجم مع البيئة العراقية يعتمد من قبل الجهات الرقابية للوصول الى رأي فني محايد، وتتمحور مشكلة البحث عدم كفاية الإفصاح المحاسبي عن تلك الموجودات يؤدي الى خلل في سلامة التعبير عن المركز المالي ونتيجة النشاط للوحدات الاقتصادية وقصور برامج التدقيق المعتمدة من الجهات الرقابية الخارجية في تقديم إجراءات واختبارات ملاءمة للتحقق من التغييرات التي طرأت على تلك الموجودات وبما يحقق سلامة الإفصاح المحاسبي عنها، ولايجاد الحلول الملاءمة لهذه المشكلة يقدم البحث الفرضيتين الأتبنين الافصاح المحاسبي عن الموجودات غير المتداولة الملموسة في الوحدات الاقتصادية العراقية على وفق معياري المحاسبة الدوليين (IAS1636) يجعل البيانات المالية ملامسة المستخدميها عند اتخاذ القرارات، واعداد برنامج للتدقيق عن مدى التزام الوحدات بالإفصاح المحاسبي عن تلك الموجودات على وفق المعيارين أعلاء يساعد في أحكام خطة التدقيق يستند اليه مراقبي الحسابات لابداء رأي مهني سليم بلبيانات المالية.